عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث

د. عمار بوحوش *

تمهيد

انه لمن الصعب على اي مفكر ان يضع مقياسا لتحديد نوعية الدول التي يصح لنا ان نعتبرها متقدمة والدول التي يمكن ان نقول عنها بانها متخلفة . ومصدر هذه الصعوبة هو ان التخلف السياسي مرتبط بالتخلف الاقتصادي ولا يمكن فصلهما في اية دراسة تحليلية عن بعضهما البعض . فاذا كانت هناك بعض الدول المنتجة للبترول غنية ومعدل دخل افرادها يفوق معدل دخل بعض الدول الصناعية فهذا لا يعني ان الدول الثرية قد انتقلت من صف الدول المتأخرة الى صف الدول المتقدمة ، لان التقدم الحقيقي لا يقاس بما تجلبه الثروة البترولية من عملات صعبة وانما يقاس بمدى مقدرة كل دولة على انتاج الالات الصناعية وقلة اعتمادها على المواد المستوردة من الدول الاجنبية . وحجتنا في ذلك هي ان الاعتماد على الخارج للحصول على المواد والالات الصناعية التي تعتبر اساسية لقطاعات الانتاج ، يعني الارتباط السياسي وخضوع الاختيارات الوطنية في دول العالم الثالث للنفوذ الاجنبي . وتبعا لذلك تكون النتيجة الحتمية طغيان المصالح الاجنبية على المصالح الوطنية وقهرها في عقر دارها .

واذا كان الثراء ليس هو مقياس التقدم لان الاعتبارات السياسية تجعل الدول المتقدمة صناعيا هي التي تتحكم في وسائل الانتاج ، فذلك لا يعني ان الابتعاد عن الدول المتقدمة ، التي يمكن وصفها بانها متلهفة للاستئثار بخيرات الدول النامية ، هو الطريق السليم الذي يقود الى طريق الخلاص من مشاكل التخلف السياسي والاقتصادي . فعلى العكس من ذلك ، ان الاحتكاك بالدول الصناعية يساعد الدول النامية على الاستفادة من خبرة الدول المتقدمة في ميدان التقنية والتعرف على الاكتشافات العلمية التي تمكن جميع الامم من محاربة التخلف في كل ميدان . وفي حقيقة الامر ، فان الاتصالات بين الدول والافراد تعتبر ضرورية لان كل طرف في حاجة الى الطرف الاخر سواء لاستكمال ما ينقصه من مواد اولية او للاستعانة به للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تزداد تعقيدا بمرور الزمن . وهذه هي سنة الله في الحياة ، فالانسان بطبعه يميل الى التكيف مع رفقائه في هذا العالم ، فيحاول ان يفيد غيره بما يملك ويقنع الاخرين بتزويده بما هو في اشد الحاجة اليه . ولكن المشكل الذي يقف حجر عثرة في طريق تحسين العلاقات بين الدول والافراد

* د. عمار بوحوش، الاستاذ في كلية الحقوق ـ جامعة الجزائر.

هو تلهف القوي على هضم حق الضعيف وتسليط الضغط على من هو في مركز الضعف لكي يقبل بالشروط المجحفة التي فرضها عليه من هو في مركز القوى . وكنتيجة طبيعية لاصرار القوي على تغيير قوانين التعامل بين الافراد والدول ، تزول الثقة بين الدول والافراد ويحل محلها الجفاء ويقضى على روح التعاون وانعاش الصداقة الطيبة بين الامم .

الانسجام بين الجماعات هو المحرك الاساسي لاية نهضة

واعتراضنا على اعتبار مستوى الدخل القومي او عدد العمال الذين يتحصلون على دخلهم الشهري من القطاع الصناعي او الفلاحي كمقياس للتقدم في المجتمعات النامية يقوم اساسا على اختلاف وضعية دول العالم الثالث التي تمر بمرحلة مغايرة لوضعية العالم الغربي . فالدول المصنعة قد وجهت عنايتها الى البناء الداخلي منذ زمن بعيد فتمكنت من اقامة هياكل اقتصادية متناسقة وتداركت الاخطاء التي وقعت فيها مشاريع التنمية من حين لاخر . كما ان الدول الصناعية تبحث اليوم عن التقنيات الاضافية التي تمكنها من تدعيم اجهزتها السياسية والاقتصادية واستغلال ثرواتها وتجنيد الطاقات البشرية لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة . وقد تمت هذه العمليات المنسقة تدريجيا وبدون تدخل خارجي .

في حين ان الدول النامية لا تبحث عن التقنيات الاضافية ولكنها تريد بناء الهياكل السياسية والاقتصادية المتماسكة التي تكون قادرة على تحمل اعباء البناء الثقيلة والوقوف في وجه الزوابع القوية التي تهب عليها سواء من الشرق او من الغرب . واذا كان البنيان قويا ، فان حظوظ النجاح في معركة التشييد وتحقيق نهضة اجتماعية واقتصادية وسياسية تكون كبيرة . وبالاضافة الى التركيز على اقامة الدعائم الاساسية للنهضة ، فان دول العالم الثالث في حاجة للتفرغ الى مراقبة الجماعات المحلية التي تساهم في العمل اليومي لرفع مستوى الانتاج والتوفيق بين الجهات والمؤسسات المتنافسة على النفوذ والثروة وطرق العمل . ولكن التدخلات الاجنبية كثيرا ما تلهي قادة الدول النامية عن البناء الداخلي وتمنعهم من التركيز على المسائل الحيوية التي تهم شعوبهم .

واذا نحن القينا نظرة سريعة على تجربة اوروبا وحللنا المراحل التي مرت بها لتحقيق نهضتها السياسية والاقتصادية ، فاننا نجد التغيرات التي طرات على الوضعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي التي ادت الى ابراز نوع جديد من الادوار التي يقوم بها الافراد وخلقت نوعا جديدا من العلاقات بين الفئات العاملة في مختلف القطاعات . والعامل الاساسي الاول الذي ظهرت ملامحه في الافق الاوروبي نتيجة للتطورات الاقتصادية هو انتقال السلطة السياسية بالتدرج من يد الحكام الى الهياكل السياسية التي اصبحت قادرة على تحمل الاعباء الثقيلة وحل المشاكل التي تواجه السكان قبل استفحالها . اما العامل الثاني فهو قبول الافراد والجماعات بالعمل في نطاق القوانين التي تسطرها القيادة السياسية وعدم التمرد على هذه الاخيرة ما دامت القرارات تمثل الارادة الشعبية وليس ارادة الملك او العائلات الاوروبية التي كانت مستأثرة بالحكم . والعامل الثالث هو ان دور الحكومات الأوروبية قد تغير تبعا لتغير العلاقات التي تربط بين الافراد والمنظمات . فاصبحت لا تكتفي بسن القوانين وحماية الملكية الخاصة بل تقوم بدور الحكم المنصف بين الفئات المتنافسة على الثروة والنفوذ وحماية مكتسباتها التي حققتها[1]

1 — Irving Louis Horowitz, «Three Worlds of Development» in **Reader in Political Sociology**. New York : Funk and Wagnals, 1968, pp. 165-179.

ان العبرة التي يمكن استخلاصها من التجربة الاوروبية في نظرنا ، هي ان رغبة الهيأت لاحراز التقدم العلمي وتقوية الدول سواء عن طريق اختراع اسلحة جديدة او توحيد الدويلات المتجانسة ، قد ضاعف ارادة الافراد لكي يتغلبوا على المشاكل التي تعترض سبيل تقدمهم بدلا من محاربة بعضهم البعض . وتبعا لهذا التطور ، تحولت الحكومات الى اداة موجهة ومشجعة للعمل الجماعي من اجل تذليل الصعاب التي تعترض طريق التقدم وتحقيق الانسجام بين الجماعات المجندة للعمل في كل قطاع . وبهذه الطريقة اصبحت سلطة الدولة مفروضة لا على الافراد فقط ولكن على الاشياء التي تعرقل المجهودات المبذولة لبلوغ الاهداف المنشودة .

الفنيون هم الدعامة الاساسية للتقدم

وطبقا لهذه التطورات الجديدة ، فان مقدرة الدول على تحقيق النهضات الصناعية والخروج من التخلف السياسي والاقتصادي يعتمد الى حد كبير على مدى نجاحها في تجنيد الطاقات الانسانية واستغلال ثرواتها الوطنية لفائدة الجماهير الشعبية . واعتماد الدولة على الاطارات الفنية لرفع مستوى الانتاج واختراع الالات الحديثة معناه اعطاء صلاحيات جديدة وحق اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مصير الشعوب . وتبعا لهذا التغير يمكن ان تنتقل السلطة السياسية من يد الطبقة الارستقراطية وكبار ملاك الارض الى يد الفنيين المهرة الذين يحتاجهم المجتمع للاستفادة من خبراتهم في مختلف القطاعات من اجل احراز المزيد من التقدم السياسي والاقتصادي .

والمشكل الاساسي الذي عرقل التقدم وحال دون تحقيق نهضة اقتصادية في العالم العربي هو قلة الانسجام بين القيادات الوطنية وفئات الخبراء الذين يرغبون في توجيه سياسة الدولة طبقا لقوانين الخبرات الفنية التي اتبعتها معظم المنظمات الغربية . ولعله من واجبنا ان نلفت الانتباه الى ان هذه الظاهرة برزت في بعض الدول في اطار اخر يمثل العلاقة بين القيادات السياسية والاقليات المحلية . اذ ان غياب الانسجام بين الطرفين ادى الى عدم وجود تفاهم وثقة متبادلة بين القيادة والجماعات الفنية التي ترغب في فرض اختياراتها السياسية بطريقة خفية او علنية .

والمشكل الثاني الذي لا يمكن التغاضي عنه هو ان الخبراء قد وجهوا عنايتهم الكاملة الى وضع الخطط الدقيقة التي يرونها اساسية للتغلب على المشاكل السياسية والاقتصادية ولكنهم اهملوا الجوانب العملية التي هي التنسيق في العمل واتباع نظام محكم وكفيل بتحقيق الاهداف المسطرة في برامج التنمية الاقتصادية وخلق الوعي السياسي لدى المواطنين . فقد لاحظنا ، مثلا ان اغلب الخبراء والمخططين يعكفون على تقديم النظريات التي تبدو سليمة وكفيلة باخراج الشعوب من مرحلة التخلف الاقتصادي والسياسي والارتفاع بهم الى مستوى الدول المتقدمة وذلك باتباع الطرق الاتية :

١ ـ عدم التبذير واستعمال الموارد الاولية بدون اسراف
٢ ـ التخطيط في التنمية
٣ ـ رفع مستوى الانتاج
٤ ـ رفع مستوى الدخل
٥ ـ تحسين الهياكل السياسية والاقتصادية
٦ ـ خلق الوئام الوطني
٧ ـ الحرص على الاستقلال السياسي والاقتصادي

٨ ـ المحافظة على الديمقراطية السياسية[٢]

ولكن الواقع هو ان وضع الخطة شيء وتحقيقها شيء اخر . فالخطط تعبر عن التوقعات وامال المستقبل ولا تنقلب الى حقائق ملموسة الا بتوفر الجو الملائم والترتيبات الدقيقة التي يتحتم تطبيقها بكيفية محكمة .

والمشكل الثالث هو ان الطاقات الانسانية بالعالم العربي تكاد تكون مركزة في القطاع الفلاحي الذي يذهب انتاجه الى الاستهلاك من طرف السكان المتزايد عددهم بشكل مطرد . وفي الحقيقة ان هذا القطاع لا يكتفي بامتصاص الجزء الكبير من الطاقات البشرية ولكنه يستأثر بنسبة عالية من الاستثمارات المالية وذلك نظرا الى ان سكان الارياف الذين يشكلون نسبة عالية من السكان يعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم . فعدم الاستثمار في القطاع الفلاحي يعني تجميد نسبة كبيرة من الطاقات الجماهيرية التي تعودت على كسب عيشها من خيرات الارض . والشيء المؤسف بالنسبة للاستثمارات الانسانية والمادية في القطاع الفلاحي انها غير مجدية ولا تساهم كثيرا في التوسع الصناعي ، وذلك لان الزيادة المطردة في السكان تلتهم اي فائض في الانتاج الفلاحي مما يجعل اثار التقدم في هذا القطاع ضعيفة او معدومة .

الاسباب الرئيسية للتاخر السياسي والاقتصادي في الدول النامية

اذا كانت كلمة «التقدم» كلمة حبيبة الى نفوس العديد من الافراد ، فهي كلمة مخيفة بالنسبة للافراد الذين يحتلون مناصب اجتماعية مرموقة ويتمتعون بميزات سياسية او اقتصادية . ولهذا فان الصراع الرئيسي الذي يشغل بال المجتمعات ويمنعها من توجيه طاقاتها الى العمل البناء هو ذلك التطاحن الذي يدور بين المستفيدين من اي تغير وغير المستفيدين . وبطبيعة الحال ، فان اي تغير يحصل سيفيد مجموعة على حساب مجموعة اخرى ، لان الامكانيات محدودة ومن الصعب تلبية جميع الرغبات في ان واحد .

ولكي نفهم حقيقة الوضع في الدول النامية والدول المتقدمة ينبغي ان نشير الى ان الجماعات المهنية قد تضاعفت اعدادها نتيجة للتوسع التجاري والصناعي ، مما ادى الى زيادة مشاكل الانظمة السياسية التي تسعى لتحقيق الانسجام بين الجماعات التي لها جذورها العريقة في العمل وتلك التي اصبحت تعمل بكل جهد للمحافظة على اوضاعها ومكتسباتها . والارتباك الذي تحدثه المواجهة بين التجمعات الجديدة والتجمعات القديمة ناتج عن تصلب كل منظمة وعدم تنازلها عن مطالبها الاساسية .

والسبب الاول الذي يعرقل ، مسير الدول النامية نحو تحقيق نهضة سياسية واقتصادية هو عدم شعور تجمعات الضغط المتنافسة على الثروة والنفوذ بالثقة في الاخرين INSECURITY . لانه يبدو لكل نخبة ان نجاح النخبة المنافسة لها يعني القضاء عليها في اخر الامر . وهذا الخوف يخلق الانشقاق في داخل

---

2 — Gunnar Myrdal, **Asian Democracy : An Inquiry into the Poverty of Nations.** New York : Pantheon Books, Twentieth Century, 1968, p. 2284

الحكومات لان القيادات تشتمل ، في العادة ، على عناصر مختلفة تمثل اغلب الاتجاهات السياسية الموجودة بكل بلد . وبالاضافة الى هذا المشكل ، هناك ايضا مشكل اخر يتمثل في كون جماعات الضغط في الدول النامية غيورة على قيمها وينقصها التالف والعمل المنسق بينها COHESIVENESS وهذه الحزازات تخلق تعقيدات للقيادة التي تحاول خلق الوئام وتوجيه الجماعات الى العمل بدلا من التربص لبعضهم البعض .

وليس هناك اي شك بان قلة الانسجام بين مختلف المنظمات الوطنية في الدول النامية قد تؤثر الى حد كبير بالتدخلات الخارجية من الدول الكبرى التي تحاول ان تلهي القيادات عن تكريس الجهود لخدمة القضايا الحيوية وذلك بتحريض الفئات الضعيفة على القوى التقدمية واثارة البلبلة في عقول الجماهير الشعبية . وهذه الحقيقة تعطينا فكرة صادقة عن الفرق الجوهري بين الدول الصناعية التي استطاعت ان تحسم الخلافات الداخلية بين مختلف الجماعات المتنافسة بدون تدخل خارجي ، والدول النامية التي تعاني من الانشقاقات الداخلية والتدخلات الخارجية في ان واحد . واعتمادا على هذه الحقيقة ، فان الدول التي وقعت بها ثورات شعبية وانصهرت جميع منظماتها في هيئة جماهيرية ، في امكانها الانطلاقة بسرعة اكثر من المجتمعات التي وقع فيها التغير بالقيادة فقط وبقيت الصراعات مستترة بين الفئات الاجتماعية [3]

المشكل الثاني هو ان الهياكل السياسية INFRASTRUCTURE قد غرقت في المشاكل المعقدة التي جاءت نتيجة للتقدم الذي احرزه كل بلد واصبحت تئن من هذا العبء الثقيل الى درجة ان القضايا الحيوية التي يتوقف عليها مصير الجماهير الشعبية قد تعذر البت فيها بطرق واقعية . وبالاضافة الى ذلك ، هناك الاجهزة الادارية التي اصبحت تمتص الجزء الكبير من اوقات السكان بحيث ان الوقت الذي يصرفه الناس في الانتقال من ادارة الى اخرى تجاوز الوقت الذي كان من المفروض ان يخصص للعمل والانتاج . والشيء الذي عرقل التنمية الاقتصادية وعرقل الاجهزة السياسية عن اداء مهماتها في دول العالم الثالث هو الفرق الشاسع بين رغبة الافراد في الاستفادة من عامل السرعة في تسابقهم مع الزمن وتصميم المسؤولين الاداريين على اخذ الوقت الكافي للتعرف على الجوانب الفنية لكل قضية تعرض عليهم .

وقصدنا من طغيان المشاكل الثانوية على المشاكل الرئيسية هو ان اغلب دول العالم الثالث لم تهضم جيدا فن تبسيط وتسهيل الاجراءات التي تمكن المسؤولين من مراقبة الامور بدقة وتلبية مطالب الافراد بصورة مستعجلة . وفي الحقيقة ، ان تسهيل الاجراءات الادارية يعتبر عاملا سياسيا مهما لان نجاح الموظف في تلبية طلبات السكان معناه زيادة الثقة الشعبية في النظام السياسي وتجاوب الافراد مع القيادة السياسية . واذا نحن ادركنا ان الثقة المتبادلة هي الركيزة الاساسية لاية خطة سياسية واقتصادية ، فانه من السهل علينا ان نفهم جيدا حقيقة هامة في حياة الشعوب وهي ان التعاون والثقة المتبادلة بين الحكام والمحكومين يعتبران شرطين اساسيين لاي نجاح سياسي واقتصادي .

والمشكل الثالث يتمثل في التحول الجذري الذي طرأ على العلاقات التقليدية بين الطبقة العاملة المنتجة وكبار الموظفين الاداريين الذين يشرفون على تسيير مختلف القطاعات العمومية . فبالرغم من ازدياد نفوذ الطبقة المنتجة وتصميمها على المساهمة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاختيارات السياسية والاقتصادية ،

3 — Horowitz. **Op-Cit**, pp. 165-179

فان المسيرين الاداريين يتمسكون ، في غالب الاحيان ، بنفوذهم ويستأثرون باتخاذ القرارات بمفردهم وبدون اي ضغط عليهم . وقد اعتبرت الطبقة المنتجة هذا التصلب في موقف المسيرين بمثابة تحدي او عدم اعتراف باهمية الطبقة العاملة التي لا يمكن حصر مجهوداتها في تنفيذ القرارات البيروقراطية بل ينبغي ان تمتد الى المشاركة الفعلية في رسم سياسة العمل واقتسام فوائد الانتاج .

وبدون شك ، فان المشكل لا يكمن في مسألة التنافس في النفوذ السياسي وخلق مصاعب في وجه الحكومات بقدر ما يكمن في انعدام الاطارات المنتظمة لاجراء الحوار والتعرف على نوايا الطرف الاخر . فالشيء المطلوب اساسا حصول نوع من التفهم لموقف كل جانب ووصول الافكار الجديدة الى عقول المسؤولين في قطاعي الانتاج والتسيير . والسبب الذي جعلنا نعطي اهمية كبيرة للمجالس التي تنشأ بقصد تقوية روح التفاهم والتعاون بين الاطارات المنتجة والاطارات المسيرة هو ان التنافس من اجل النفوذ وكسب الانتصارات السياسية يعتبر ظاهرة ملازمة لكل مجتمع يخوض معركة التقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما ان ميدان التنافس قد اتسع نطاقه ولم يعد السباق بين القطاع العام والقطاع الخاص او القطاع الوطني والقطاع الاجنبي وانما اصبح السباق الان بين مختلف القطاعات العمومية التي تتغذى من الضرائب المفروضة على الافراد وممتلكاتهم وتستمد قوتها من استغلالها للثروات الوطنية. ولهذا فان الصراع بين اطارات الانتاج واطارات التسيير لا جدوى منه ما دامت الدولة هي التي اصبحت ، بصفة عامة ، تشرف على وسائل الانتاج وحماية الافراد من اي تلاعب بخيرات الشعب .

المشكل الرابع يكمن في اسلوب القيادة وطريقة تجنيد الجماهير الشعبية لخدمة البلاد والخروج بها من مرحلة التخلف السياسي والاقتصادي الى مرحلة التقدم والرقي . وبطبيعة الحال ، ان شخصية رئيس كل دولة لها طابعها الخاص وخاصة الطريقة التي يتبعها لتحديد الاختيارات السياسية وكيفية تحقيق الاهداف البعيدة والقصيرة المدى . والنقطة التي يتوقف عليها مصير الشعوب هي مقدرة القيادة على تخفيف حدة التوتر الذي يسود الفئات المتنازعة واقناعهم بضرورة التمشي مع القرارات السياسية التي تمت الموافقة عليها بدون تردد او تخوف . ومعنى هذا ، ان القيادة تتحمل مسؤولية كبح جماح الهيئات المتصارعة على المصالح الخاصة او الاشياء التي تعود عليها بالفائدة ، وخلق نوع من العدل والانصاف بين المنظمات الضعيفة والقوية وتوزيع الثروات والفوائد بطريقة عادلة . وفي حالة نجاح القيادة في اقناع جميع او اغلب الهيئات الشعبية بسلامة قراراتها ، فانها تتحول الى قوة قادرة على تجنيد الطاقات البشرية والمالية لخدمة القضايا الاساسية التي تهم الشعب باكمله .

ان الجماهير ، في نظرنا ، في حاجة ماسة الى العثور على القائد الذي يمثل الرغبة الشعبية وليس رغبة جماعات معينة وخاصة ان الاغلبية الساحقة من السكان غير قادرة على تغيير مجرى الامور او الحد من نفوذ جماعات الضغط . وحالة فرنسا في الخمسينيات تعتبر ، في الحقيقة احسن مثال على ما ذكرناه انفا . فبالرغم من كون فرنسا دولة متقدمة ، فان الحكومات الفرنسية قد وجدت نفسها عاجزة ، في اغلب الاحيان ، عن انتهاج سياسة وطنية تضمن لها مواصلة التوسع الاقتصادي والتغلب على الازمات السياسية التي كانت تواجه فرنسا . وهكذا ، اصبح البرلمان الفرنسي عبارة عن منصة لتبادل التهم بين الاحزاب التقدمية والاحزاب اليمينية ، وكل فئة تسعى لادانة الفئة المعادية واتهامها باتباع فكرة مضادة لمصلحة فرنسا . وقد استطاعت فرنسا ان تتغلب ، تدريجيا ، على ازمتها السياسية في سنة ١٩٥٨ وذلك عندما تسلم الجنرال ديغول زمام الامور السياسية وغير الدستور لكي يتسنى له ان يكون المعبر الحقيقي عن رغبة الشعب الفرنسي ويتخذ القرارات بعد استشارته في الاستفتاءات التي تنظم عندما تدعو الحاجة الى ذلك .

المشكل الخامس هو ان ثروات دول العالم الثالث لا تستغل في اماكن استخراجها وانما تصدر بارخص الاثمان الى الدول المتقدمة التي تحولها الى منتوجات صناعية وتزيد في نسبة رفع مستوى انتاجها . ان حصول الدول المتقدمة على المواد الاولية بارخص الاثمان ، ثم اعادة تصدير بضائعها الى دول العالم الثالث باغلى الاثمان ، قد جاء بمثابة نعمة على اقتصاد الدول المصنعة . اذ ان مصانع الدول المتقدمة لا تكتفي بامتصاص الثروات المعدنية وانما تستنزف اموال الدول المتأخرة وذلك عن طريق تصدير بضائعها الى اسواق الدول النامية .

وبالاضافة الى ذلك ، يوجد مشكل اخر له ارتباط وثيق بالمشكل السابق وهو سيطرة الشركات العالمية على المؤسسات المالية في العالم . فالاموال التي تملكها الشركات العالمية التي يوجد مقرها الرسمي في الولايات المتحدة تقدر بحوالي ١٢٥ مليار دولار امريكي [4] . والمشكل هنا هو ان هذه المؤسسات المالية العملاقة اصبحت قادرة على التلاعب بالثروات والتأثير على اقتصاد الدول النامية وذلك عن طريق تحويل الاستثمارات من دولة الى اخرى او من قطاع الى اخر . وحسب بعض الاحصائيات التي اطلعنا عليها مؤخرا ، فان شركة «ارامكو» قد ارتفعت ارباح المساهمين فيها في مدة خمس سنوات (١٩٦٩ـ١٩٧٣) بنسبة لاتقل عن ٤٥٠٪ [5]

وقصدنا من هذا المشكل الذي يعرقل تقدم الدول النامية هو انه من الصعب احراز اي تقدم اقتصادي ما دام العالم يتخبط في ازمة نقدية حيث يوجد نوع من الدولار يصرف في امريكا ويدعم الاقتصاد الداخلي لهذا البلد ، ودولار اخر يؤثر على اعصاب البشر ويتحكم في مصير دول العالم . وهكذا نرى اليوم الصراع يدور بين الامريكيين والاوروبيين حول حماية مصالحهم الاقتصادية من ازمة التضخم المالي ، في حين ان دول العالم الثالث هي التي تتضرر اقتصادياتها من اي كتلة اخرى . فالاروبيون يقولون اليوم : دع امريكا وشأنها ولنركز على حماية الاسواق الاوروبية . والامريكيون يقولون من جهتهم : لنترك الدولار ضعيفا لانه لا يضر اقتصاد امريكا في الداخل ، اذ يساعدها على تصدير بضائعها الى الخارج [6] . وكما قال الرئيس الفرنسي الراحل جورج بومبيدو. فانه لمن المؤسف ان ينخفض الدولار من الناحية الواقعية (وليس من الناحية النظرية) بنسبة ٣٣٪ في خلال ٢٤ شهرا. وبطبيعة الحال، فان تضخم الدولار في داخل الولايات المتحدة كان طبيعيا ولم يتضرر منه الاقتصاد الامريكي. لكن اقتصاد اوروبا ودول العالم الثالث تضرر كثيرا من هذا التضخم المالي.

والمشكل السادس يكمن في افتقار الدول النامية الى وجود طبقة كبيرة الحجم ، تشتمل على نسبة كبيرة من الافراد القادرين على تنشيط الاستثمارات والتجارة والتعاون في الداخل في اطار التنمية الاقتصادية واستغلال الثروات المعدنية والبشرية . والصعوبات التي تعترض قيام طبقة متوسطة نشطة تتمثل بصفة خاصة في امكانية التأثير على الاختبارات السياسية وخلق مضايقات للقيادات الوطنية التي تتحمل مسؤولية

4 — C.L. SULZBERGER , **International Herald Tribune,** July 14-15, 1973
5 — Morton Mintz, **Washington Post,** March 29, 1974
6 — C.L. Sulzberger, **The International Herald Tribune,** July 14-15, 1973

التوزيع العادل للثروات وحماية المصلحة العامة. الا ان الواقع هو ان اي تقدم تحققه اية قيادة لا يمكن الا ان يكون مصحوبا بظهور طبقة متوسطة ذات نفوذ وثروة لان فتح المجال للنشاط الاقتصادي والاجتماعي يعني اتاحة الفرص للافراد النشطين الذين ينتهزون الفرص المواتية لتدعيم مكانتهم السياسية والاقتصادية .

وفي الحقيقة فان هذا الفراغ الاقتصادي والسياسي قد خلق صعوبات عديدة في وجه الدول النامية سواء في ميدان البناء الداخلي او مواجهة الدول الكبرى وشركاتها العملاقة . فعلى المستوى المحلي ، كان في امكان الدول النامية ان تجند اموالها للمشاريع الحيوية وتستثمر نسبة عالية في الصناعات الثقيلة ، لكن القطاع الخاص لم يلعب الدور المكمل للقطاع العام وبالتالي لم يساهم في تقوية البنية الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة التي تبقى فائضة عن حاجيات القطاع العام . وعلى المستوى الخارجي ، نلاحظ ان الدول النامية لا تفتقر الى رؤوس الاموال الوطنية فقط ولكنها تحتاج الى الخبرة الفنية والاموال التي تستثمر لمدة طويلة من الزمن . وبطبيعة الحال ، تحصل الشركات الاجنبية التي تتعامل معها الدول النامية على ارباح كبيرة لكي تقدم خدماتها لاية دولة . وبذلك تشترط الشركات الاجنبية نقل الثروات الوطنية الى خارج البلدان النامية في مقابل مساهمتها في معارك البناء والتشييد (انظر الجدول الموضح لارباح شركات البترول في سنة ١٩٧٣) .

اسم الشركة	ارباحها في عام ١٩٧٣	نسبة زيادة الفوائد عن سنة ١٩٧٢
اكسون	٢٤٤٠	٥٩ ٪
تيكساكو	١٤٢٩٢	٤٥ ٪
موبيل	٨٤٣	٤٧ ٪
شيل	٣٣٣	٢٨ ٪
يونيون	١٨٠	٤٨ ٪
سيتيز سيرفس	١٣٦	٢٧ ٪

اسم الشركة	ارباحها لمدة ٩ اشهر في عام ١٩٧٣	نسبة زيادة الفوائد عن سنة ١٩٧٢
غولف	٧٥٠	٦٠ ٪
ستاندارد اوف كاليفورنيا	٥٦٠	٤٠ ٪
ستاندارد اوف انديانا	٣٨٩	٣٢ ٪
اركو	١٧٨	٣٧ ٪
كونوكو	١٥٣	٢٣ ٪
فيليبس	١٤٣	٣٠ ٪

ومن المشاكل العديدة التي اثرت بصفة مباشرة على مشاريع النمو الاقتصادي بدول العالم الثالث نخص هنا بالذكر المواجهات العديدة والازمات السياسية التي برزت من حين لاخر بين الدول النامية والشركات الاجنبية حول كيفية استغلال الثروات او نسبة المشاركة في الارباح . ولا يليق بمقام دولة ذات سيادة ان تدخل في صراع مع مجموعة من الانتفاعيين الذين يحرصون على حماية مصالحهم الخاصة . فالمفروض في هذه الحالة ، ان تكون المواجهة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الاجنبية التي لها اختصاصات متشابهة . وبذلك يتسنى للدول النامية ان تقضي على فكرة تعكير الجو بين الشعوب والدول من طرف مجموعة من الافراد الذين يجعلون من انفسهم جسرا للتعاون بين بلدانهم ودول العالم .

المشكل السابع الذي يعرقل محاولات الدول النامية للخروج من التخلف السياسي والاقتصادي هو موضوع الامكانيات المالية والوسائل التي تستعمل للتوسع الصناعي وتقوية قاعدة العمل للتقدم الاقتصادي . وليس هناك اي شك ، بان معركة البناء تتطلب الات مرتفعة الثمن ، وطرقا حديثة للمواصلات ومراكز تعليمية لتخريج الاطارات الفنية التي تكون المحرك الاساسي لعربة التقدم والانتقال من مرحلة التخلف الى مرحلة التقدم . وهذا معناه ، ان احراز اي تقدم اقتصادي وتطوير الموارد الوطنية في الدول النامية يتطلب مدة طويلة من الوقت لبناء الطرق وجلب الالات وخلق الاطارات الفنية . كما يعني ايضا ، وجود ثروات معدنية او بترولية في الدول النامية وذلك لكي تستعين بها هذه الدول في الحصول على عملات صعبة ودفع ثمن الالات المستوردة او على الاقل تبادلها مع دول اخرى لاقتناء المعدات الاساسية لقيام نهضة حقيقية بالبلاد .

وقد لاحظنا ان الدول المصنعة حاولت ان تقدم مساعدات فنية ومالية للتغلب على مشاكل التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، ولكن هذه المساعدة لم تكن مجدية لان الدول المتقدمة كانت تحرص على بقاء اسواق الدول المتخلفة مكانا لترويج بضائعها ولا ترغب في تقوية مختلف الصناعات المنافسة لبضائعها . وحسب بعض الدراسات التي نشرت مؤخرا ، فان معدل المساعدات التي تقدمها الدول المصنعة الى الدول النامية تقدر ب ٩ مليارات من الدولارات كل سنة ، ولكن ٥ مليارات من هذه المساعدات تعود الى الدول المصنعة وذلك لدفع ثمن الديون وفوائد القروض ٧ .

ولكي نفهم جيدا ابعاد مشكل افتقار الدول النامية الى رؤوس الاموال لتمويل مشاريع البناء الاقتصادي ، ينبغي ان نشير الى ان اغلب الدول المتخلفة تعاني سواء من نقص الاموال الضرورية للاستثمار او من الارتباطات مع الشركات الاجنبية التي تستغل الثروات الثمينة الموجودة بأراضيها . والاحصائيات المتوفرة لدينا تشير الى ان الدول المتخلفة غير المنتجة للبترول قد دفعت كعملة صعبة للحصول على ما تحتاجه من الدول المصنعة في عام ١٩٧٣ ما قيمته ٥,٢ مليارات من الدولارات . ومن المنتظر ان ترتفع كمية العملات الصعبة التي ستدفعها الدول النامية الى الدول المتقدمة في عام ١٩٧٤ الى حوالي ١٤,٩ مليارات من الدولارات ٨ . والمشكل المطروح الان ، من اين ستأتي الدول المتخلفة بهذه الاموال لدفع ضريبة تقدمها ؟

ولا يفوتنا ان نلفت الانتباه الى حقيقة اخرى وهي ان العامل الزمني لا يخدم مصلحة الدول النامية . فاسعار المواد الاولية لم ترتفع بسرعة موازية لارتفاع اسعار الالات التي تصدرها الدول المصنعة . فالحقائق المتوفرة عن هذا الموضوع تشير الى ان اسعار المواد الاولية التي تصدرها الدول المتخلفة للحصول على المعدات الصناعية قد ارتفعت بنسبة ٤٥٪ في الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٧٣ ، في حين ان اسعار المنتوجات الصناعية قد ارتفعت في نفس الفترة بنسبة ١٨٠٪ . ومعنى هذا ان الدول النامية تصدر ما يعادل اربع مرات من مواردها الاولية لاستيراد نفس الكمية من المنتوجات الصناعية التي كانت تحصل عليها في عهد الاستعمار ٩ .

لا بد من احلال التعاون محل الاستغلال

ان الحديث عن العمل للخروج من التخلف السياسي والاقتصادي لا يمكن فصله عن التطورات الحديثة في العلاقات الدولية . فمنذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، استعمل العرب سلاح البترول بدقة ومهارة وغيروا مجرى الامور بفضل وحدة الصف والحصول على ثمن لبترولهم يتناسب والثمن الحقيقي لهذه الثروة العربية . ومقدرة العرب على مواجهة التحدي الغربي والحصول على عائدات لا يستهان بها من البترول ، تعني خضوع الدول المصنعة لمطالب العرب والتعامل على اساس التعاون بدلا من السيطرة والاستغلال .

---

7 — Jacques Vignes, «Les Non-Alignés à l'O.N.U. : Grand Confrontation», **Afrique-Asie,** No. 50(18 Fevrier, 1974), p. 19

8 — **Ibid;** pp. 20-21

9 — **Ibid;** pp. 20-21

كما اننا نعتقد ان هناك عوامل اخرى ستؤثر على سياسة التنمية بالدول المتخلفة وذلك مثل التنافس الذي بدأ يظهر بين الاقتصاد الامريكي والاقتصاد الاوروبي . بل انه في امكاننا ان نقول بان انتعاش اقتصاد اوروبا الغربية ومقدرتها على الوقوف بمفردها في وجه اي تكتل اقتصادي او سياسي في العالم سيتيح الفرصة لدول العالم الثالث لكي تتعامل مع كتل اخرى غير الكتلة السوفياتية والكتلة الامريكية . وتشبع اقتصاد دول اوروبا الغربية يعني الاستغناء عن الاستثمارات الامريكية ، وبالتالي نزول اميركا عن عرشها والتعامل مع دول اخرى في اطار المساواة والند للند.

وبدون شك ، فان الدول المنتجة للبترول قد خلقت الجو الملائم للتعاون المثمر بين الدول المصنعة والدول المتخلفة حيث ان مواصلة التوسع الاقتصادي في الدول الغربية نفسها اصبح يتوقف على الطاقة التي تأتي من الدول السائرة في طريق النمو . والاحصائيات التي اطلعنا عليها مؤخرا تشير الى ان اقتصاد الدول المتقدمة يعاني من مشكل انتقال جزء من ثروات الدول المصنعة الى الدول المنتجة للبترول . فمثلا ، ستدفع الدول الغربية الى الدول المنتجة للبترول ما قيمته ١٠٨,٥ مليار دولار في ١٩٧٤ وذلك لكي تحصل على حاجيتها الاساسية من البترول . وستكون هذه المبالغ موزعة بين المجموعات الاتية :

١ ـ الولايات المتحدة الامريكية ٢٥ مليار دولار[11]
٢ ـ اوروبا الغربية ٥٥,٥ مليار دولار
٣ ـ اليابان ١٨مليار دولار
٤ ـ الدول النامية ١٠مليار دولار

الا ان وجود الاموال لا يكفي وحده لتحقيق نهضة اقتصادية في اي بلد ، فلا بد من قيام تعاون نزيه بين الدول التي تتوفر لديها الخبرة العلمية والدول التي تزخر اراضيها بالمواد الاولية . ان العائق الكبير لخلق الانسجام بين الدول المستهلكة والمنتجة للنفط قد ازيل تدريجيا من طريق التعاون وذلك عندما رضخت الدول المصنعة للامر الواقع واعترفت بحق الدول المنتجة للمواد الاولية في رفع اسعار ثرواتها وانهاء الاستغلال الخفي من طرف الشركات العالمية . والشيء الذي ينبغي مراقبته في المستقبل هو مدى رغبة الدول المصنعة في التعاون مع الدول النامية ودفع الثمن الحقيقي للمواد الاولية مقابل الحصول على الطاقة والمحافظة على نسبة الزيادة والتوسع في الانتاج الصناعي .

10 — **International Herald Tribune,** November 8,1972
11 — **LE MONDE,** 10-11 Fevrier, 1974